

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٥١٦

الاثنين، ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيدة أوغوو | (نيجيريا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركين |
| | الأردن | السيد عميش |
| | إسبانيا | السيد أوريارثون مارتشيسي |
| | أنغولا | السيد كاسيميرو |
| | تشاد | السيد شريف |
| | شيلي | السيد باروس ميليت |
| | الصين | السيد تشو تشونغ شينغ |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | جمهورية فترويلا البوليفارية | السيد راميريث كارينيو |
| | ليتوانيا | السيدة مورموكايته |
| | ماليزيا | السيدة أدنين |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد رايكروفت |
| | نيوزيلندا | السيد تاولا |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد بريسمان |

## جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)



1526815 (A)








افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

## تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

**السيد باروس ميليت** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لا يسعني أن أبدأ بياني دون الإعراب، بالنيابة عن الحكومة الشيلية وبالأصالة عن نفسي، عن خالص التعازي في وفاة قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الفريق خوسيه لويس خابورواندي الأصغر، إلى حكومة البرازيل وأسرة الفريق خابورواندي وأعضاء إدارة عمليات حفظ السلام. من تشرف منا بمعرفة الفريق خابورواندي والعمل معه، يعرف جيدا قيادته والتزامه بالسلام والأمن في هايتي. بالأمس، فقدنا جنديا عظيما من جنود السلام.

ونهنئكم وفريقكم، سيدتي الرئيسة، على الإدارة الممتازة لأعمال مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس.

ونحن نقدر هذه الجلسة الختامية المفتوحة، التي تشكل ممارسة مهمة ينبغي أن تستمر. أود أن أذكر بعض المسائل التي نعتقد أنها تستحق المتابعة: استخدام حق النقض، وعملية اختيار الأمين العام المقبل، العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس في النزاع، ووحدة مجلس الأمن فيما يتعلق باتفاقات السلام وعدم الانتشار في الأشهر الأخيرة.

للأسف، في شهر تموز/يوليه، حالت ممارسة حق النقض (انظر S/PV.7498) دون اعتماد المجلس لمنتوج يتعلق بجريمة الإبادة الجماعية. نكرر دعوة أعضاء المجلس الذين يملكون حق النقض إلى الامتناع عن استخدامه عندما يتعلق الأمر بجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية.

ونؤيد مدونة قواعد السلوك التي اقترحها فريق المساءلة والاتساق والشفافية تحقيقا لتلك الغايات، ونأمل أن تنضم بلدان عديدة أخرى إلى هذه المبادرة، وكذلك إلى مبادرات مشابهة في ذلك السياق.

ونحن نثمّن المناقشة غير الرسمية التي أجراها المجلس بشأن أساليب عمله واستخدام حق النقض – خلال رئاسة نيوزيلندا – فضلا عن المشاورات بشأن عملية اختيار الأمين العام – سواء كان رجلا أو امرأة. ومع هذا الانفتاح والشفافية، نتوقع من المجلس أن يساهم بالشكل المناسب في صياغة ذلك القرار داخل الجمعية العامة.

وفي ما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في حالات الصراع، اشتركت الولايات المتحدة الأمريكية وشيلي بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس في رئاسة الاجتماع الأول الذي عقده مجلس الأمن وفقا لصيغة آريا – مركّزا على الهجمات التي تشنها الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام وتستهدف المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية. وأتاح ذلك الاجتماع جمع المعلومات من مصادرها المباشرة بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، وحماية المدنيين الذين ينتمون إلى الفئات الضعيفة. وشكّل الاجتماع أيضا سابقة في هذا المجال، ليس في المجلس فحسب، بل أيضا في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، كما رأينا من مشاركة الدول الأعضاء والمجتمع المدني فيه على مستوى رفيع.

والمشاورات التي جرت مع الأمين العام بشأن الادعاءات المتعلقة بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي – من قبل جنود تابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى – تبرز حاجة الوحدات

إلى تلقي التدريب في مجال حقوق الإنسان، وضمان الانفاذ الصارم لسياسة عدم التسامح على الاطلاق – وكفالة تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، والتعويض على الضحايا وإعادة إدماجهم. وينبغي لهذه المسألة أن تعالَج بالشكل الكافي مع تركيز خاص على التحديات التي تواجهها البلدان المساهمة بقوات.

وبالإضافة إلى المعلومات التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام، زينب حواء بانغورا، أثناء زيارتها لمنطقة الشرق الأوسط، رأينا أن العنف الجنسي والعنف القائم على الجنس يجب التصدي لهما في مختلف تقارير الأمين العام إلى المجلس، وكذلك في المشاورات – كلما اقتضى الأمر ذلك – وليس في إطار مجرد المناقشات المفتوحة بشأن هذا الموضوع. ويمكن للمرء أن يضيف، كفكرة إضافية، أنه ينبغي للبعثات أن تتضمن مستشارين في الشؤون الجنسانية كتدبير وقائي، بين أمور أخرى، بغية تجنب استخدام العنف الجنسي كوسيلة من وسائل الحرب أو الإرهاب.

واتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بشأن عدم الانتشار والقرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) بشأن إنشاء آليات لتحديد أولئك الذين يستخدمون أسلحة كيميائية في سوريا – فضلا عن تناول جنوب السودان – يوضّح أن المجلس يمكنه أن يكون فعالا إذا تصرف بطريقة موحدة وفي الوقت المناسب. والعمل المشترك الذي مارسه المجلس للتأثير بشكل قاطع على توقيع الاتفاق الذي وضع حدا لفترة ٢٠ شهرا من الصراع المسلح في جنوب السودان لهو أحدث إثبات على أنه عندما يكون هناك استعداد وقدر كبير من المرونة، فمن الممكن إيجاد أساس لاتفاقات تتعلق بالبنود المدرجة في جدول أعمال المجلس، حتى ولو كانت هناك خلافات مشروعة. هذا هو النهج الذي نرى أنه ينبغي استخدامه للتعامل مع حالات أخرى، حيث تسود روح العمل البنّاء بغية أن يتمكن المجلس من تحمل مسؤوليته المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة.

ونحن نرى أن المسائل الأخرى التي جرى تناولها خلال الأشهر الأخيرة الماضية كانت مفيدة جدا. ومع ذلك، نود أن نقترح أنه ينبغي أن تشمل ”المسائل الأخرى“ إجراء حوار حيوي بين مقدمي الاحاطات الاعلامية وواضعي المسودة الأولى – قبل المنتج المتوقع – بغرض تفضيل تلقّي معلومات أو منتج إضافي على التصريحات المتكررة.

أخيرا، نتمنى للاتحاد الروسي كل النجاح في رئاسته خلال أيلول/سبتمبر، ونكرر دعمنا والتزامنا تجاه التعاون مع الرئاسة بطريقة بناءة.

**السيد رايكروفت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ، مثلما فعل كريستشين، بالإعراب عن التعازي لكل من قيادة الأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وحكومة البرازيل بمناسبة الوفاة المأساوية للعميد جابورنادي التابع لبعثة الأمم المتحدة هذه.

كذلك أريد أن أردد ما قاله كريستشين للتو في توجيه الشكر إليكم، جوي، وإلى فريقكم على جعل شهر آب/أغسطس شهرا ناجحا. لقد كان هذا الشهر مثقلا بالأعمال، ولكنني أعتقد أنكم حققتم شيئا من الوحدة المرحب بها في المجلس حول عدة مسائل هامة، أبرزها مسألة سوريا.

أريد أن أركز على ثلاث مجموعات من المسائل اليوم. أولا وقبل كل شيء، أود أن أستخدم هذه الجلسة لكي أبيّن نجاحاتنا في هذا الشهر، وكيف يمكننا أن نبني عليها. ثانيا، سوف أبيّن المسائل التي لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق حولها، بما في ذلك بعض الأحداث التي وقعت في تموز/يوليه، وأخيرا، سوف أتناول أساليب عملنا وأجري تقييما بشأن ما إذا كان بالإمكان التوصل إلى أفضل مما تحقق.

لقد تناول المجلس في هذا الشهر المنصرم مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عملنا لتحقيق السلم والأمن الدوليين، وبأهمية إصلاح قطاع الأمن في بناء السلام المستدام، وبالحاجة الحيوية إلى التعلم من تفشي فيروس إيبولا في العام الماضي، مع الالتزام بالتوصل إلى قطع دابر الإصابات كليا. ويسرني أنه في إطار رئاستكم، سيدتي، كنتم تواصلون استرعاء انتباه المجلس لمسائل متنوعة، مثل تلك التي جرى ذكرها للتو، غير أنني أريد التركيز على المناقشات التي جرت في هذا الشهر حول سوريا.

إن القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) بشأن آلية التحقيق المشترك يمثل خطوة تمس الحاجة إليها نحو المساءلة حيال الاستخدام الوحشي للمواد الكيميائية كأسلحة في سوريا. فلفترة طويلة جدا، كان المجلس أقل فعالية مما كنا نود في مواجهة التقارير المتواصلة عن الاستخدام المروع للكلور وغاز الخردل ضد المدنيين. ونحن نتطلع إلى التنفيذ العاجل لهذا القرار في الأسابيع المقبلة. والتقارير عن استخدام الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام للأسلحة الكيميائية مثيرة للقلق، ويجب التحقيق فيها، ولكنها لا تجعل النظام السوري الذي يواصل استخدام هذه الأسلحة أفضل منها.

ومن خلال البيان الرئاسي بشأن أعمال المبعوث الخاص دي ميستورا (S/PRST/2015/15)، أعاد المجلس التزامه بالتوصل إلى حل سياسي في سوريا، استناداً إلى تنفيذ بيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وكان ذلك أول إشارة موحدة تجاه هذه المسألة من جانب المجلس في غضون ١٨ شهرا. ولقد جاءت هاتان الخطوتان متأخرتين. أمّا الهجمات المقلقة على دوما واجتماع صيغة آريا بشأن اضطهاد المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسانية، فقد أظهرا مدى العمل الاضافي الذي لا يزال يتعين علينا القيام به، ولكن حجم هذا التحدي ينبغي ألاّ يكون رادعا لنا. وهاتان الخطوتان الصغيرتان لم نتناولهما خلال جلستنا الختامية الأخيرة في حزيران/يونيه. لذلك، فلنغتنم الزخم والوحدة اللذين تولدا في هذا الشهر، ولنضاعف جهودنا في سبيل إنهاء أكثر من أربع سنوات من القتال.

ونحن نعلم أن بإمكاننا إحراز التقدم عندما تتوحد جهودنا الدبلوماسية. فالقرار الذي صدر في الشهر الماضي حول الصفقة النووية لإيران ٢٢٣١ (٢٠١٥) أظهر بوضوح كيف أن المجلس الموحد، الذي يعمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، يمكنه حقاً أن يحدث فرقا. وفي عالم يتسم بتصاعد التهديدات للسلم والأمن الدوليين، كان التصدي لهذا التهديد باعثا على الارتياح الكبير. وأريد أن أشيد بجيرارد وفريقه من نيوزيلندا للإشراف بحيوية على هذه المسألة الهامة من خلال المجلس.

والمؤسف أن شهر تموز/يوليه أظهر أيضا النتائج الوخيمة الناجمة عن الانقسام. فلقد أتيحت لنا الفرصة لتحقيق العدالة بالنسبة إلى الذين قُتلوا بشكل مأساوي أثناء سفرهم على متن طائرة الخطوط الجوية الماليزية ذات الرحلة MH-17، وكانت لدينا لحظة فريدة لنتذكّر أولئك الذين قُتلوا خلال الإبادة الجماعية في سربرينيتسا والنهوض بقضية المصالحة في البوسنة. وفي كلتا المناسبتين، حُرمنا من ذلك بسبب الاجراءات التي اتخذها أحد أعضاء المجلس. لا يمكن استمرار ذلك إذا أراد المجلس أن يحتفظ بمصداقيته. نحن واجهنا تحديات أوسع نطاقا لمصداقيتنا الجماعية خلال الأشهر الماضية. لا يسعنا ولا يجب أن نخجل من الادعاءات المذهلة التي ظهرت بشأن أعمال الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية التي ارتكبها أفراد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ للسلام. ويجب التحقيق في تلك التقارير المروعة على نحو عاجل وحاسم. وأرحب بمسارعة الأمين العام إلى تقديم إحاطة إعلامية للمجلس بعد أن برزت هذه الادعاءات.

إن هذا التجاوب يظهر أنّ تأثير المجلس لا يتحدد دائما بما يسفر عنه، ولكن أيضا بأساليب عمله. وإنني أحييكم، سيدتي، على الاستخدام المبتكر لبند ”مسائل أخرى“ بغية تناول مسائل بدءا من بوروندي إلى بوركينا فاسو وغينيا – بيساو. وإنني أشيد بكم أيضا بسبب إضفاء الطابع الإنساني على أثر فيروس إيبولا، من خلال دعوة أحد الاشخاص العاملين في الميدان لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس. وأشيد بكم لتفانيكم من أجل الاتفاق على عناصر قوية وواضحة في المجال الصحافي، حتى نتمكن من التواصل في عملنا مع العالم بأسره. إن جهودكم هي استمرار مرحب به للخطوات التي اتخذها جيرارد من أجل تحقيق المزيد من التفاعل لمشاوراتنا وعدم اتصافها بالصفة الرسمية.

واسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، أن أختتم كلامي بالترحيب بحقيقة أنكم تعقدون هذه الجلسة علنا. فمن الأهمية بمكان أن نتشاطر نجاحاتنا مع أوسع جمهور ممكن، ونكون صرحاء معه إزاء أوجه القصور لدينا.

بالعمل معا بهذه الطريقة، يمكننا المساعدة على زيادة فعاليتنا في المستقبل والتصدي للتحديات المقبلة. أتطلع إلى القيام بذلك في الشهر المقبل تحت الرئاسة الروسية.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أبدأ بتأبين قائد قوة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأن أعرب عن مشاعر العزاء والمواساة إلى أسرته وذويه.

أشكر جزيل الشكر السفيرة جوي أوغو وجميع أعضاء الفريق النيجيري على العمل الذي قاموا به. لقد أدرتم بإتقان جدول الأعمال خلال شهر حافل بالعمل وفي أوج صيف نيويورك، مع تحليكم بروح الواقعية والموهبة والإتاحة. أود أيضا أن أشيد بإدراككم للإيجاز في البيانات التي يُدلى بها وتوضيحاتكم بشأن العمل المنجز. لقد وضعتم أيضا مسألة حفظ السلام في صميم برنامجكم، وبذلك عملتم على إعدادنا للتفكير الجماعي الذي ندين به للمنظمة بمناسبة الذكرى السبعين لإنشائها. وبشكل خاص، سوف أتذكر المناقشة الرائعة (انظر S/PV.7505) التي نُظمت عن المنظمات الإقليمية والتحديات المعاصرة للأمن العالمي. إن توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام (انظر S/2015/446)، كما ذكر الأمين العام، شجعتنا على تعزيز الشراكة، مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بالاقتران بالتطبيق الصارم للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد شهد شهر آب/أغسطس أيضا تطورات إيجابية خاصة به. ويقينا، أنه لا يمكننا أن نركن إلى ما حققناه، غير أنني أريد أن أبرز عدة مسائل.

في البداية، تمكن المجلس من التوصل إلى إجماع بشأن الملف السوري باتخاذ القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) الذي يُنص على إنشاء بعثة للتحقيق في تحديد المسؤولية عن استخدام الكلور كسلاح كيميائي في سوريا، إذ يوضح القرار بأنه ما من إفلات من العقاب بالنسبة لهذه الجرائم الجسيمة. وقد تجدد وتقوى ذلك الأمل باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2015/15) في ١٧ آب/أغسطس تأييدا للعملية السياسية التي أطلقها مجددا ستافان دي مستورا. أما وقد وضعنا الآن الإطار في مكانه، علينا إذن أن لا ننسى حالة السكان المدنيين الذين دفعوا ثمنا باهظا جدا في هذا الصراع. ابتداء من ١٨ آب/أغسطس أصبحت الغارات الجوية تُشن بصورة عشوائية على دوما مما ألحق نحو ١٠٠ وفاة وإصابة العديد بجراح، الأمر الذي يُذكرنا بما تفعله السلطات السورية بسكانها. وبينما ننتظر البدء بعملية الانتقال السياسي، يجب على المجتمع الدولي أن يتذكر، أولا وقبل كل شيء، بأنه تقع على عاتق الدول مسؤولية توفير الأمن لسكانها. إن فرنسا ستواصل العمل بدأب لضمان حماية السكان المدنيين من أشد الهجمات هلاكا، وخاصة القصف

العشوائي الذي يقوم به النظام باستخدام القنابل البرميلية، وكفالة التوصل إلى الحل السياسي الذي ينشده الجميع بشدة. فلا يمكن لواحد أن يمضي دون الآخر.

أود أيضا أن أتكلم عن تطور آخر، يا سيدتي، وهو تطور جرى تحت رئاستكم، وبالتحديد توقيع اتفاق السلام بشأن جنوب السودان. إن البيان الرئاسي (S/PRST/2015/16) الذي اعتمد في ٢٩ آب/أغسطس يدعو الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بالكامل. إن تلك الفرصة المهمة فيما يتصل بالمناقشة العامة التي جرت تحت رئاسة نيجيريا تُبين أنه، مع استمرار الحالة الأمنية والإنسانية في التدهور، يصبح الدور الرئيسي لوساطة المنظمات الإقليمية والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الأزمة في جنوب السودان جوهريا، إذا ما دعت الحاجة إليه.

إن حفظ السلام وهو القاسم المشترك من خلال رئاستكم، سيدتي، يتضمن تجديد ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. باتخاذنا القرار ٢٢٣٦ (٢٠١٥)، جددنا ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تؤدي دورا رئيسيا في لبنان للحفاظ على وقف إطلاق النار. والبيان الرئاسي الصادر في ٢٩ آب/أغسطس بشأن جنوب السودان (S/PRST/2015/16) يؤكد رغبة المجلس في تبني ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتنفيذ الاتفاق الذي تم التوقيع عليه مؤخرا.

أريد أن أغتنم هذه الفرصة لأقر بالعمل الشجاع الذي قام به الجنود والموظفون المشاركون في عمليات حفظ السلام. لقد رأينا هذا، على سبيل المثال، يتم بالاقتران بجهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل عودة الهدوء في الميدان خلال الصدامات المسلحة الجسيمة التي وقعت في منطقة كيدال وفي انتهاك للاتفاقين الموقعين في مالي في ١٥ أيار/مايو و ٢٠ حزيران/يونيه. ولا يمكنهم أن يروا سمعتهم تلطخها الاعتداءات التي يقوم بها البعض منهم. شهد شهر آب/أغسطس هذا ارتفاعا في قائمة الادعاءات بارتكاب اعتداءات جنسية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد تمكن المجلس من الإعراب عن مشاعره وغضبه ودعمه للعمل الحاسم الذي يقوم به الأمين العام لتطبيق سياسة عدم التسامح بتاتا. أريد أن أؤكد لأعضاء المجلس مرة أخرى تصميم فرنسا الكامل على إلقاء الضوء على الادعاءات المتعلقة بالجنود الفرنسيين. ونريد أن نقدم مساعدتنا الكاملة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وللممثل الخاص للأمين العام، بارفي أونانغا – أنيانغا، في ذلك الوقت المؤلم والعصيب الذي تمر به عملية الانتقال السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن بياني لن يرسم صورة حقيقة للحالة إن لم أتكلم عن الحالة المتوترة التي يعاني منها المدنيون في المقام الأول. أولا، لقد علقت بوروندي في عنف متصاعد منذ الانتخابات. ومن الآن فصاعدا لا يلزم إلا شيء واحد، أي استئناف الحوار. ومهما يكن من أمر، فإنه متأخر مما يمثل خطورة نحو الأسوأ والتفشي الإقليمي. فلنعد مرة أخرى إلى دور المنظمات الإقليمية في منع نشوب الأزمات وإدارتها. فهذا أمر حاسم. إن جماعة شرق أفريقيا في الخط الأمامي، ولكن لا بد للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من تقديم دعمهما. فالتقاعس لا يضارع الاستقرار، وعلينا أن نفعل كل ما بوسعنا على الصعيد الجماعي والفردي للجمع بين الأطراف لإيجاد اتفاق وحل على أساس توافق الآراء. إن التهديدات في بوروندي كما هو الحال في أماكن أخرى تنذر بنشوب أزمات سياسية وأمنية، لذا فإن الطابع الشامل للحوار سيكون عنصرا رئيسيا في الحل.

إن مناشدتنا تتعلق أيضا بغينيا بيساو. فقد لاحظ المجلس ولجنة بناء السلام زيادة في التوترات، وزيادة في العقبات أمام البلد وسكانه، مما قد يقوض المنجزات الهامة التي حققها البلد منذ عام ٢٠١٢. من هنا فإن وحدة المجلس والمجتمع

الدولي تبعث برسالة قوية إلى سلطات غينيا بيساو لحثها على تفضيل الحوار على المواجهة، وبدعم مرة أخرى من المنظمات الإقليمية، وخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

أما في اليمن، فقد عاد ستيفن أوبراين من رحلته وفي جعبته تقرير يحتوي على أرقام مقلقة جدا بشأن الحالة الإنسانية في البلد. وتذكر فرنسا أن القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) يحث جميع الأطراف على أن تحترم احتراما كاملا القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي المنطبق. ونكرر مناشدتنا لتنفيذ الهدنة الإنسانية غير المشروطة، وإذا ما اقتضت الضرورة ينبغي إفراد آلية رصد لتلك الهدنة، والاستئناف الفوري، من دون شروط مسبقة، للحوار الشامل الحقيقي بين اليمنيين برعاية المبعوث الخاص.

أخيرا، فيما يتعلق بليبيا، فقد تحلى المجلس بالصبر بما فيه الكفاية، وقد حان الوقت لكي يبدأ الحوار قريبا جدا بتشكيل حكومة توافق وطني. وبخلاف ذلك، فإن التهديد بالإرهاب سيظل يتوسع، ولن يكون بوسعنا أن نقدم ردا مستداما لتحديات الهجرة التي تُواجه ذلك البلد. إننا نضع دعمنا الكامل بتصرف المبعوث الخاص بيرناردينو ليون في هذه اللحظة الحاسمة، ونقف على أهبة الاستعداد لوضع قوتنا الكاملة لحمل المتعنتين والرافضين لتوقيع الاتفاق على الإذعان لذلك.

ويجب علينا أن لا ننسى أن هذا الشهر اتسم بظلال من القصف الفظيع والهجمات الإرهابية في عدة بلدان، بما فيها بلدكم، يا سيادة الرئيسة، بسبب تنظيم بوكو حرام، وكذلك في المملكة العربية السعودية بسبب داعش. ومن سوء الطالع إن القائمة طويلة جدا. إن تصميمنا كامل على مكافحة آفات الإرهاب والتطرف. أصبحت وحدة المجلس حيوية أكثر من أي وقت مضى، لصد المتطرفين. ومتابعة للمناقشة التي جرت على المستوى الوزاري في ٢٧ آذار/مارس (انظر S/PV.7419)) وفي ٨ أيلول/سبتمبر، سوف تنظم فرنسا مؤتمرا في باريس بشأن الحفاظ على التنوع والتعددية في الشرق الأوسط. إننا مقتنعون بإنه لا يمكننا حماية السكان من العنف الإثني والديني الذي جعلته داعش علامة تجارية لها، ما لم تكن الدول قائمة على التعايش بين المجموعات المختلفة داخل مجتمعاتها.

عشية افتتاح الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، نلاحظ العديد من التحديات أمامنا، لذا فإن وحدة المجلس وتعبئته من أجل حفظ السلام أمر حيوي أكثر من أي وقت مضى. لقد بدأ شهر آب/أغسطس العمل تحت شعار التعبئة والأمل، والفضل في ذلك يعود لكم يا سيادة الرئيسة.

في الختام، أود أن أشكر بحرارة مرة أخرى الرئاسة النيجرية، وأتمنى لروسيا كل النجاح. وبالطبع يمكن لروسيا أن تعوّل على دعمنا الكامل.

**السيدة أدنين** (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إليكم، سيدتي الرئيسة، وإلى الوفد النيجيري على الأسلوب الهادئ ورباطة الجأش اللذين أبديتموهما في إدارة وتوجيه عمل المجلس في شهر آب/أغسطس. ونحن نقدر قرار عقد هذه الجلسة الختامية. وإذ نضع في اعتبارنا أن نيوزيلندا كانت تعتزم عقد جلسة مماثلة خلال رئاستها للمجلس، فإن بياني سيتناول بإيجاز عمل المجلس خلال شهر تموز/يوليه .

نحن نعرب عن تقديرنا للتركيز الشديد الذي سعت نيجيريا إلى إضفائه على بعض المسائل خلال فترة رئاستها، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والتحديات الراهنة للأمن العالمي وإصلاح قطاع الأمن وفيروس إيبولا والعنف الجنسي في حالات النزاع، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن النظر في العديد من الحالات القطرية المحددة. ويرى وفد بلدي أن شهر آب/أغسطس كان مثمرا جدا بالنسبة للمجلس فيما يتعلق بالجهود الجارية الرامية إلى معالجة الوضع المتردي

والمزري في سورية. ونرى أن اتخاذ القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) بالإجماع، بشأن إنشاء آلية التحقيق المشتركة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل تحديد الجناة الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية في النزاع السوري، هو خطوة هامة نحو إرساء المساءلة لمرتكبي هذه الجرائم البشعة.

وفي سياق متصل، ترى ماليزيا أيضا بأن اعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2015/15) الذي يتضمن، في جملة أمور، مقترحات المبعوث الخاص ستيفان دي ميستورا بشأن تنفيذ بيان جنيف (S/2011/560، المرفق)، يتيح فرصة فريدة للمجلس وللأطراف السورية للعمل بتنسيق أفضل مع الاحترام الكامل لسيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي سورية وكافة الدول الأخرى المتضررة. ونؤكد من جديد أيضا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري، وأنه يجب على جميع أطراف النزاع الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) الذي يدعو إلى إيصال المساعدات الإنسانية فورا ودون عوائق وبشكل مباشر إلى المتضررين من النزاع.

وفي الوقت نفسه، تعتقد ماليزيا أنه كان من الممكن تحسين أساليب العمل فيما يتعلق بذلك البيان الرئاسي. وفي حين أننا ندرك تماما صلاحيات الأعضاء الدائمين، فإننا نرى أنه، في هذه القضية بالذات، كان ينبغي إشراك الأعضاء غير الدائمين منذ البداية. استشرافا للمستقبل، نحن نتطلع إلى تفعيل آلية التحقيق المشتركة. ونأمل في هذا الصدد، أن نتمكن من الاتفاق على الاختصاصات بسرعة.

لقد كانت جنوب السودان معلما بارزا آخر اتسمت به شهر آب/أغسطس. ويشجعنا كثيرا الروح البناءة والمرونة التي أدت إلى موقف المجلس الموحد، على النحو الوارد في البيان الرئاسي S/PRST/2015/16. وقد كان إبرام الاتفاق لانهاء الأعمال العدائية من قبل جميع أطراف النزاع في جنوب السودان فرصة لرسم مسار جديد للبلد، ونحن نتطلع إلى تنفيذه. في هذا الصدد، تعيد ماليزيا تأكيد تأييدها، إلى جانب تأييد الأعضاء الآخرين في المجلس والأمم المتحدة والشركاء المهتمين وأصحاب المصلحة الآخرين، لهذه البداية الجديدة بالنسبة لشعب جنوب السودان.

كما كان موضوع العنف الجنسي في حالات النزاع هو موضع اهتمام المجلس في شهر آب/أغسطس: أولا في سياق ادعاءات الانتهاك الجنسي والعنف الجنسي من قبل حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر S/PV.7500)، وبعد ذلك الإحاطة التي قدمتها في جلسة مغلقة الممثلة الخاصة للأمين العام، زينب بانغورا، بشأن الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى منطقة الشرق الأوسط، حيث سلطت الضوء على فظائع العنف والاعتداء الجنسي التي تتعرض لها النساء والفتيات في سياق الصراعات الجارية في سورية والعراق، على النحو المبين في البيان الصحفي لمجلس الأمن SC/12027. وتعتقد ماليزيا، بشأن هذه المسألة، أن هناك دور آخر لمجلس في كفالة ألا تمضي تلك الجرائم بدون عقاب.

ولا تزال مسألة الإرهاب والهجمات الإرهابية بمثابة البلاء على السلام والأمن الدوليين، كما يدل على ذلك عدد الهجمات التي تناولها المجلس في مختلف البيانات الصحفية. في هذا الصدد، يود وفد بلدي تقديم تهنئة متأخرة إلى ليتوانيا وإسبانيا للنجاح في تنظيم واستضافة الاجتماع الاستثنائي للجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه في مدريد.

وقبل الاختتام اسمحوا لي بأن استعرض بإيجاز عمل المجلس في تموز/يوليه تحت رئاسة نيوزيلندا.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة كي يعرب مرة أخرى عن أسمى آيات التقدير للسفير فان بوهيمن، والفريق

النيوزيلندي على إدارهم الممتازة لأعمال المجلس خلال شهر كان حافل بالأعمال. وبوصفنا عضوا غير دائم في المجلس، فنحن نقدر تقديرا كبيرا الجهود التي تبذلها نيوزيلندا من أجل تنشيط أساليب عمل المجلس ولتناولها مسائل شائكة مثل استخدام حق النقض.

إن موقف القوي والموحد للمجلس بشأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي تم اعتماده خاتا فترة رئاسة نيوزيلندا يظهر قدرة المجلس توحيد الموقف. وهذا أمر ينبغي لنا أن نتطلع دائما إلى تحقيقه. وفي الواقع، إن وحدة المجلس بشأن المسألة النووية الإيرانية، وجنوب السودان، وآلية التحقيق المشتركة في ما يتعلق بسورية يبين قيمة السعي المثابر للدبلوماسية، والحوار والمفاوضات بغية التوصل إلى اتخاذ قرارات إيجابية، يؤمل أن تكون دائمة، والإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

أغتنم هذه الفرصة لأتمنى للسفير تشوركين وفريقه كل التوفيق في توليهم رئاسة المجلس في أيلول/سبتمبر. أود أن أؤكد من جديد على التزام ماليزيا بالتحاور بصورة بناءة مع رئاسة المجلس وجميع أعضائه بهدف الاضطلاع بولايات المجلس بأقصى درجات الفعالية والكفاءة.

وأخيرا، أود أيضا أن أعرب عن تعازي وفد بلدي الصادق برحيل الفريق خوسيه لويس جابوراندي، الابن،، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

**السيد راميريث كارينيو** (فترويلا) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، نود أن نعرب عن تعازينا بوفاة الفريق خوسيه لويس جابوراندي، الابن،، قائد قوة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وأعرب عن تعازينا لأسرته وأصدقائه وحكومة البرازيل.

ونود أن ننضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على إدارتكم الناجحة والبناءة لأعمال مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس، وعلى القيادة التي أبديتموها في التعامل مع القضايا المعقدة التي عرضت علينا في هذا الشهر. لقد تميز هذا الشهر بأحداث هامة.

ففي ٧ آب/أغسطس، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢/٣٥ (٢٠١٥)، منشئا آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق في الهجمات بغاز الكلور في سورية. وترحب فترويلا بإنجازات الحكومة السورية في تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وبتدمير ٩٩ في المائة من الأسلحة الكيميائية، الموجودة الآن خارج إقليمها. ومع ذلك، ساورنا القلق إزاء الأنباء الواردة مؤخرا بأن أسلحة الكيميائية كانت قد استخدمتها الجماعات الإرهابية. فترويلا صوتت لصالح القرار ٢٢/٣٥ (٢٠١٥) لأننا مقتنعون بأن استخدام العوامل الكيميائية السامة كأسلحة يشكل جريمة حرب. في هذا الصدد، نرحب بقرار الأمين العام المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس حيث تم تحديد الاختصاصات ليسترشد بها عمل الآلية، بما في ذلك أهمية الحفاظ على التعاون الوثيق مع الحكومة السورية. ويحدونا الأمل في أن عمل الآلية سيوفر حافزا لعملية السلام في سورية والمنطقة.

وتلتزم فترويلا بالحل السلمي للتراع في سورية وتؤيد تماما الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، في هذا الصدد. ولهذا السبب انضم بلدي إلى توافق الآراء في اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2015/15 المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥. ومع ذلك، وكما ذكرنا بوضوح، فإن فترويلا لا تؤيد الفقرتين ٨ و ١٠ من ذلك البيان، الذي يعزز عملية التحول السياسي، بما في ذلك إنشاء الحكومة الانتقالية، دون موافقة الحكومة السورية، الأمر الذي يشكل انتهاكا للسيادة، والاستقلال السياسي، والحق في تقرير مصير لشعبها.

وأكد بلدنا على الحاجة إلى تجنب تكرار الأخطاء السياسية الخطيرة التي تم ارتكابها في العراق وليبيا، حيث أدى تغيير الحكومة بالإكراه إلى انهيار مؤسسات الدولة، وتفاقم العنف في الشرق الأوسط وأفريقيا وتهيئة الظروف المؤاتية لبروز وتقوية الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وكعضو غير دائم في مجلس الأمن، فإننا نطالب بوضع حد مرة واحدة وإلى الأبد لهذه الممارسة غير الديمقراطية المتمثلة في استبعاد الأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن من المفاوضات والتي اتسمت بها عملية التفاوض بشأن ذلك البيان الرئاسي. فوحدة المجلس تتطلب المشاركة الكاملة لجميع أعضائه في بناء السلام والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالحرب في اليمن، تدعو فنزويلا أيضا إلى إيجاد حل سياسي وسلمي للأزمة في ذلك البلد الشقيق. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد تماما جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد. ونأسف لمقتل أو إصابة آلاف المدنيين جراء الصراع، بينما اضطر أكثر من مليون شخص لترك منازلهم بحثا عن مأوى، كما أشار إلى ذلك السيد أوبراين في مختلف إحاطاته الإعلامية. ونلاحظ بقلق بالغ الاعتداءات المتعمدة من قبل جميع أطراف النزاع على المدنيين والمنازل والمستشفيات والمدارس والطرق. وندعو بشكل عاجل إلى وضع حد لعمليات القصف العشوائية، التي بدأت في ٢٥ آذار/مارس. ونطالب بهدنة إنسانية، وهي مسألة لطالما جرت مناقشتها في المجلس.

وتأمل فنزويلا في عودة السلام والأمن إلى جنوب السودان. ونحن نعتقد أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين طرفي الصراع يمثل معلما رئيسيا في عملية التفاوض الطويلة والمعقدة التي تدعمها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والتشكيلة الموسعة للهيئة التي تضم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. والآن، فإن قادة جنوب السودان مطالبون بتنفيذ بنود الاتفاق كجزء من حوار شامل للجميع يهدف إلى تحقيق المصالحة وإعادة بناء البلد. ونأمل أن يتمكن طرفا النزاع، المسؤولان الآن عن إحلال السلام، من الارتقاء إلى مستوى هذه اللحظة التاريخية وتوحيد جهودهما لإحلال سلام دائم.

إننا نرحب بحقيقة أن البلدان الأفريقية ومنظماتها الإقليمية هي التي استطاعت أن تتحمل العبء الأكبر من المسؤولية في عملية السلام. وفي ذلك الصدد، فإننا نُذكّر بعبارة وردت في البيان الذي ألقيته أنت، سيدتي الرئيسة، خلال المناقشة المفتوحة (انظر S/PV.7505) بشأن المنظمات الإقليمية والتحديات المعاصرة للأمن العالمي، التي عقدت في ١٨ آب/أغسطس، حيث قلت: ”من الواضح اليوم أنَّ إضفاء الطابع الإقليمي على الأمن العالمي يكتسب سريعاً زخماً ملحوظاً“. وينبغي أن يركز دور الأمم المتحدة على استدامة الاهتمام والمساعدة لتطوير وتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية لتتمكن من تولي مهام تسوية النزاعات وعمليات حفظ السلام بالنيابة عن المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، فإننا نؤيد اقتراح إنشاء آلية للتعاون المتواصل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، تعقد اجتماعات دورية بهدف تعزيز التعاون بين تلك المنظمات والأمم المتحدة.

ومن المهم أيضا أن نأخذ في الاعتبار أهمية أن الحصول على إذن من مجلس الأمن بالعمليات التي تنفذها المنظمات والتحالفات الإقليمية، التي من المخطط استخدام القوة خلالها، حيث أنه لا يمكن إضفاء الشرعية على استخدام التدابير القسرية إلا من خلال الالتزام بميثاق الأمم المتحدة.

إن فنزويلا تنضم إلى البلدان التي أدانت بشدة حالات الاعتداء والعنف الجنسيين في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة. ونحن نؤيد سياسة عدم التسامح مطلقا خلال جميع التحقيقات في مثل هذه الحالات في جمهورية أفريقيا

الوسطى. كما نؤيد اتخاذ جميع التدابير القانونية والإدارية اللازمة للمعاقبة على مثل هذه الانتهاكات غير المقبولة ضد السكان المدنيين، والذين يتعين على ذوي الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة حمايتهم ومساعدتهم.

وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، يجب أن يجري المجلس مناقشة أكثر شمولا للتجارب الأمنية في البلدان التي تأثرت جراء الغزوات والتدخلات العسكرية الأجنبية التي أدت إلى انهيار جميع مؤسسات الدولة. ويجب أن تدفعنا التجارب المؤلمة والمرعبة التي نشهدها في العراق وليبيا إلى التفكير بعمق في هذا الموضوع. وترتب على انهيار المؤسسات في تلك الدول، الناجم عن التدخل العسكري الأجنبي، وتفتيت المجتمع، والذي استُخدم كسياسة للاحتلال والهيمنة على السكان، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي والطائفي كوسيلة لمعاقبة وإرهاب قطاعات السكان التي اتُهمت بدعم النظام السابق، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية والإنسانية الفظيعة للحرب، بروز ظاهرتي الإرهاب والتطرف الرهيبتين، من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيره من الجماعات العنيفة والتي تمثل اليوم التهديد الرئيسي للسلام والأمن في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكملها.

وفي الختام، يود بلدي أن يوجه انتباه المجلس إلى المسألة العالقة المدرجة في جدول أعماله، وهي: الصراع بين فلسطين والسلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل. فما دمنا نؤجل الحل القائم على وجود دولتين، فإننا سنغذي ثقافة العنف والتطرف. ومن الضروري بشكل ملح أن يجدد المجلس جهوده الرامية إلى الشروع في عملية سلام وإيجاد حل سياسي من أجل وضع حد للاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي للأراضي الفلسطينية. ونأمل أن نرحب بفلسطين كدولة عضو كاملة العضوية في الأمم المتحدة خلال الدورة السبعين.

وأخيرا، أود أن أتمنى كامل النجاح لرئاسة الاتحاد الروسي للمجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر القادم، وأن أعبر عن دعمنا لها.

**السيد بريسمان** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالانضمام إلى زملائي في الإعراب عن خالص تعازينا في وفاة قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الجنرال جوزيه لويز جابوراندي الابن، وأنا أعلم أن جميع الذين عرفوه وعملوا معه في البعثة سيفتقدون كثيرا وجوده وقيادته.

خلال فترة السبعين عاما تقريبا التي انقضت منذ إنشاء مجلس الأمن لأول مرة، اجتمعنا نحن وأسلافنا من قبلنا في محافل شتى ركزت على مختلف الفئات السكانية الضعيفة المتأثرة بالصراعات، الأطفال والنزاع المسلح، والمرأة والسلام والأمن. وقد اتخذنا أيضا إجراءات عن طريق اعتماد وثائق تهدف إلى حماية أشياء على غرار التحف الثقافية الهامة المعرضة للخطر بسبب النزاعات بشكل عام ووحشية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بشكل خاص. ورغم أننا نعمل للرد على الهجمات الوحشية التي شنها داعش على بعض القطع الأثرية الثقافية العظيمة لحضارتنا، فإننا لم نعترف باستهداف التنظيم الشنيع للأشخاص الذين يعتبرهم مختلفين، أي الأشخاص الذين يعتبرهم مثليي الجنس. وقد تغير ذلك في الأسبوع الماضي. فإذا كانت الآثار القديمة تستحق تركيزنا، وهي تستحق ذلك، فإن المجموعات السكانية المعرضة للخطر والمستهدفة بشكل محدد بأعمال الرجم والتعذيب والإعدام في الصراع تستحق ذلك أيضا بالتأكيد. وهذه ليست مجرد قضية الغرب أو حملة من حملات اليسار السياسي. فالمضي قدما في حماية حقوق الأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في الصراع هو بمثابة وفاء بالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولنقتبس مما قالته أعلى

محكمة في هذا البلد مؤخرا، والتي قالت ”من طابع الظلم أننا قد لا نلحظه دائما في عصرنا“.

إن التصدي للظلم المتمثل في انتهاكات حقوق الإنسان هو قضية تعهدت جميع دولنا بالالتزام بها. وقد حان الوقت لأن ندرك ماذا يعني ذلك في مجمله وندافع عنه. لقد توخى مؤسسو الأمم المتحدة بل إنهم كلفونا، على حد تعبير الميثاق، بأن ”نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره“. وبعقدنا، بالتعاون مع شيلي في الأسبوع الماضي، لأول مناقشة لمجلس الأمن في إطار صيغة آريا بشأن استهداف داعش للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، اتخذنا بشكل جماعي خطوة هامة في اتجاه تجسيد ما طمح إليه الميثاق ونحو الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتنا المتمثلة في الدفاع عن المعرضين للخطر في الصراع. وتتمثل الخطوة الأولى للقيام بذلك في الاستعداد للتحدث علنا عن ذلك. وقد شرعنا في الأسبوع الماضي في ذلك الحديث الهام.

انضممنا خلال هذا الشهر إلى المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية ستافان دي ميستورا ووكيل الأمين العام ستيفن أوبراين في إدانة الغارات الجوية القاتلة التي شنها نظام الأسد على سوق في دوما، إحدى ضواحي دمشق، والتي جاءت بعد مرور سنتين تقريبا على استخدام النظام للأسلحة الكيميائية في نفس المنطقة.

كان الهجوم الأخير موضوعاً لتركيز المجلس على نحو سليم، وقد انضمّ آخر الضحايا إلى الآلاف من السوريين الأبرياء الذين قتلوا نتيجة استهداف نظام الأسد المتعمّد للمناطق المدنية، بما في ذلك المساجد والمدارس والمستشفيات.

وفي جنوب السودان، عملنا معاً لضمان توقيع الأطراف المعنية على اتفاق سلام دعماً للجهود الإقليمية المبذولة في هذا الصدد. وقد سمعنا من نائب الأمين العام، الذي نعرب له عن امتناننا على قيادته، وعملنا على ضمان أن جميع الجهات الفاعلة تدرك جيداً ماهية العمل الذي كان المجلس مستعداً للقيام به في حال لم يُحرز أي تقدم في النهوض بالسلام.

وفي ٢٦ آب/أغسطس، ونظراً للرسالة الموحدة من المجتمع الدولي بما في ذلك مجلس الأمن، تم التوقيع في نهاية المطاف على اتفاق سلام كان السودانيون الجنوبيون يسعون إليه لأكثر من ٢٠ شهراً. وذلك، في حد ذاته، لا يكفي. ويبدأ الآن العمل الجادّ لتنفيذ الاتفاق. ويجب على مجلس الأمن أن يحافظ على الوحدة التي أبديناها بشأن هذه المسألة على مدى الأسابيع المنصرمة والتأكد من أن جميع الأطراف تعرف أنه لا يوجد سوى سبيل واحد إلى الأمام، أي التنفيذ التام للاتفاق الذي تم التوقيع عليه. وأي خروج عن هذا الطريق يجب أن يواجه برد حازم وصارم. تلك هي الكيفية التي يمكننا بها بشكل جماعي وعلى الوجه الأمثل أن ندعم هذه الأمة الفتية في هذا الوقت الحرج، كما هي فرصة للتخلّي عن حرب دموية.

كما واجهنا هذا الشهر العديد من التقارير المروّعة عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل أفراد حفظ السلام الذين أرسلوا لحماية بعض من أكثر الناس ضعفاً في العالم. تتطلب هذه التقارير منا التعامل مع أوجه القصور في الكيفية التي يمكن بها للمنظمة وبعض أعضائها معالجة هذه المشكلة. وإذا كان لعدم التسامح إطلاقاً أي معنى، فعلينا أن نغير تسامحنا مع نتائج جهودنا الجماعية حتى الآن. من الواضح أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به، وذلك على وجه السرعة.

وفي بوروندي، لا تزال الولايات المتحدة تُعرب عن بالغ القلق إزاء عدم وجود أي حوار بناء. وتواصل حكومة بوروندي بشكل خطير إحباط استئناف حوار مفتوح وشامل. هذا الرفض للمحادثات، مقترناً بالعراقيل التي تضعها الحكومة أمام الأنشطة التي يضطلع بها مراقبو الاتحاد الأفريقي لحقوق

الإنسان ونزع السلاح والخطاب الانقسامي، أمر بالغ الخطورة. وقد حان الوقت لتقوم حكومة بوروندي بوقف التصعيد في الخطاب والبدء في دفع عجلة السلام من خلال الحوار. إن الأطراف المعنية، بما في ذلك جماعة شرق أفريقيا، تتفق على أن الحوار السياسي الجامع والشامل هو السبيل الوحيد الموثوق نحو إعادة إحلال السلام والاستقرار في بوروندي.

وأود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، ووفدكم على عقد جلسة الإحاطة بشأن الإيبولا في ١٣ آب/أغسطس (انظر S/PV.7502). وترحب الولايات المتحدة بالجهود الجماعية في المنطقة وخارجها لمكافحة الإيبولا وآثاره المستمرّة على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء غرب أفريقيا. ونحن لا نزال ملتزمين بالوصول بعدد الإصابات إلى الصفر، وكذلك بمساعدة الحكومات المتضررة على إعادة البناء والتعافي. وقد حرّكت مشاعرنا على وجه الخصوص الإحاطة الإعلامية التي قدمها أخصائي علم الأوبئة الليبري والناشط في المجتمع المحلي الدكتور موسوكا فلاح، الذي تحدث عن التعاطف والتصميم اللذين واجه الليبريون العاديون بهما فيروس إيبولا بصورة مباشرة.

وأخيراً، أود أن أشكر الوفد النيجيري على قيادته لمجلس الأمن هذا الشهر. سيدتي الرئيسة، وفقاً للحسابات التي أعدها فريقي، هذه هي المرة الرابعة التي تتولين فيها رئاسة مجلس الأمن. وعلينا العودة إلى فترة ولاية وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت بوصفها الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لإيجاد ممثل دائم أشرف على عمليات المجلس عدداً من المرات يوازي العدد الذي أشرفتم عليه. وقد استفدنا من تلك الحكمة والخبرة، ونحن نشكرك، سيدتي، والوفد النيجيري، على قيادتكم.

**السيد تاولا** (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر نيجيريا على تنظيم جلسة اليوم وننضم إلى الزملاء في الإعراب عن التعازي لوفاة قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

ونود أن نعلق اليوم على عمل مجلس الأمن في آب/أغسطس وفي تموز/يوليه، عندما تولينا الرئاسة. إننا نرى الجلسات الختامية فرصة لإجراء دراسة نقدية للطريقة التي يمكن بها لأعضاء المجلس الـ ١٥ أن يعملوا معاً بصورة أكثر فعالية لتحقيق نتائج أفضل من عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً التي نمثلها.

على مدى الشهرين الماضيين، لم يجرِ كل شيء حسبما نود. ولكننا شهدنا بعض الأمثلة البارزة على ما يمكن أن يفعله المجلس عندما نحقق الوحدة. إن اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بالإجماع في ٢٠ تموز/يوليه (انظر S/PV.7488) الذي أقر خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي، قد برهن على هذه الحقيقة بشأن مسألة بالغة الأهمية للسلام والأمن الدوليين. وفي ١٧ آب/أغسطس، اعتمدنا البيان الرئاسي البالغ الأهمية بشأن سورية (S/PRST/2015/15)، الذي أعربنا فيه عن تأييدنا لنهج المبعوث الخاص للأمم المتحدة بشأن سبل المضي قدماً (انظر S/PV.7504). وقد كان هذا مثالاً نادراً جداً يتفق المجلس فيه على مسألة ذات أولوية قصوى.

ولتحقيق الوحدة وأقوى النتائج، يجب على أعضاء المجلس الـ ١٥ أن يكونوا قادرين على الإسهام بصورة كاملة. لكل واحد منا مصالح ومنظورات يمكن أن تضيف قيمة. ولسنا سذجا فيما يخص الديناميات السائدة بين الأعضاء الدائمين وصعوبة التوصل إلى توافق في الآراء، لكننا نعتقد أن اتباع نهج شامل في اتخاذ القرارات يرفع إلى أقصى حد من فرص تحقيق الوحدة وأن يتكلم المجلس بصوت واحد.

تؤيد نيوزيلندا النظر في كيفية تحسين إجراءات اتخاذ القرارات في المجلس. وخلال رئاستنا، شجعنا المناقشات التفاعلية والصريحة بشأن طائفة من المواضيع، بما في ذلك الصيغ

غير الرسمية خارج الأمم المتحدة. وأقمنا إفطار عمل للممثلين الدائمين في بداية تموز/يوليه واستضفنا مناقشة منفصلة غير رسمية شجعنا فيها الأعضاء على التحدث بحرية عن اتخاذ القرارات في المجلس.

وفي غرفة المشاورات، بالإضافة إلى برنامج العمل المقرر، نعتقد أن أعضاء المجلس يجب أن يتكلموا في المسائل بحسب الحاجة. وكانت من أكثر المناقشات التي نجريها دينامية منذ انضمامنا إلى المجلس تلك المناقشة التي دارت في تموز/يوليه بشأن عملية تعيين الأمين العام. وإننا نعلم أن هناك آراء مختلفة في المجلس، وذلك أحد الأسباب التي دفعتنا إلى أن نثيرها.

وأعربنا عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام للدول الأعضاء شخصياً رداً منه على آخر ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونحن نشجع بقوة هذه المعلومات المستكملة من قبل الأمين العام بشأن مسائل ذات أهمية بالغة.

وإحدى السمات التي شهدناها في تموز/يوليه وفي هذا الشهر كانت قيمة المناقشات التي دارت في إطار بند ”مسائل أخرى“ – على سبيل المثال عن بوروندي وغينيا – بيساو. وكان أعضاء المجلس قد بدأوا ببعض المناقشات، وبدأت الأمانة العامة بعضها الآخر. وإننا نرى في ذلك استخداماً رشيداً لوقت المجلس ووسيلة لضمان رصد المجلس للحالات عن كثب على حدّ سواء. يمكن لهذه المناقشات أن تصبح مناقشات موضوعية، وهي جزء من جهودنا الرامية إلى تحسين أساليب عملنا. ويهمنا النظر في الكيفية التي يمكن بها الاستفادة المثلى من الوقت المتاح في إطار البند ”مسائل أخرى“، وأن يكون هناك مزيد من الشفافية عند إثارة مواضيع للمناقشة سلفاً.

وأخيراً نهنئكم، سيدتي الرئيسة، على رئاستكم. ونعتبر أن الشهر الماضي شهد إدارة جيدة جداً للأعمال ونقدر الاتجاه والطابع التفاعلي للمناقشات. وبالنسبة للشهر المقبل، نتمنّى للاتحاد الروسي كل النجاح في رئاسته.

**السيد شو جونغشينغ** (الصين) (تكلم بالصينية): تقدّر الصين الأدوار الهامة التي اضطلعت بها كل من نيوزيلندا ونيجيريا خلال رئاستيهما لمجلس الأمن في تموز/يوليه وآب/أغسطس، على التوالي.

وفيما يتعلق بعمل مجلس الأمن، فإنني أود التركيز على مسائل ثلاث.

أولاً، فيما يتعلّق بجنوب السودان، وبفضل الجهود المشتركة لجميع الأطراف، وقعت أطراف التراع في جنوب السودان على اتفاق سلام في مطلع هذا الشهر، بما يوفر أساساً متيناً من أجل عودة السلام والاستقرار في البلد. وقد اضطلعت الصين، بوصفها عضواً في التشكيلة المعززة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بجهود ترمي إلى النهوض بمحادثات السلام عبر وسائل متعددة ودفعت الأطراف المعنية إلى الالتقاء في منتصف الطريق. إن الصين يحدوها وطيد الأمل في أن تفي أطراف التراع الدائر في جنوب السودان بالتزاماتها، وتتوصل إلى وقف لإطلاق النار وتوقف العنف وتنفذ الاتفاق بشكل كامل. والصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف لدعم عملية السلام في جنوب السودان ولا تزال تبذل جهوداً دؤوبة لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في جنوب السودان.

ثانياً، فيما يتعلق بسورية، اتخذ مجلس الأمن مؤخراً القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية (انظر S/PV.7501)، فضلاً عن البيان الرئاسي (S/PRST/2015/15) بشأن العملية السياسية السورية (انظر S/PV.7504). وترحب الصين بهذه التطورات. دأبت الصين على الاعتقاد بأن على المجتمع الدولي فيما يخص المسألة السورية أن يلتزم بنهج موجه نحو إيجاد حل سياسي، واحترام استقلال سورية وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، واحترام حق

الشعب السوري في تقرير مستقبل بلده، ودعم جهود الشعب السوري الرامية إلى النهوض بعملية سياسية شاملة للجميع على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وستواصل الصين دعمها بقوة للعملية السياسية السورية وجهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام بان كي - مون، ومبعوثه الخاص السيد دي ميستورا، والمساهمة بنشاط في حلّ مبكر وشامل ودائم ومناسب للمسألة السورية.

ثالثاً، فيما يخص المسائل الأفريقية ذات الصلة، عقد مجلس الأمن مؤخراً جولات متعددة من المداولات بشأن القضايا الساخنة والبنود الموضوعية لجدول الأعمال بشأن أفريقيا.

وتعتقد الصين أن المجتمع الدولي ينبغي أن يحترم رغبات البلدان الأفريقية، ويدعم دعما كاملا جهود السلام للاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى. وينبغي لمجلس الأمن أن يعطي الأولوية لدعم دور الاتحاد الأفريقي في حل المسائل الإقليمية. وكما هو الحال دائماً، تعتقد الصين أن التحديات والصعوبات التي تواجه بعض المناطق الأفريقية سوف لن تمنع أفريقيا عن مواصلة المضي قدما نحو تحقيق السلام والتنمية والتقدم. والصين، بوصفها الصديق والشريك الثابت لأفريقيا، مستعدة للعمل مع البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي من أجل مواصلة الإسهام بنشاط في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والرخاء في القارة.

أخيرا، تود الصين أن تتمنى للاتحاد الروسي كل النجاح في رئاسته للمجلس خلال الشهر المقبل. ونحن على ثقة من أن عمل مجلس الأمن تحت قيادته ستكون له نتائج إيجابية.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، والوفد النيجيري بكامله على قيادتكم القديرة لمجلس الأمن في آب/أغسطس، ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي قامت به الرئاسة النيوزيلندية في تموز/يوليه. كما نود أن ننضم إلى البقية في تقديم تعازينا بالوفاة المفاجئة لصانع السلام البرازيلي.

لقد قمنا بعمل جيد جدا في هذا الشهر. وأولينا قدرا كبيرا من الاهتمام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والمؤسف أن الحالة الراهنة هناك تتطلب الكثير مما يُرغب في تحقيقه. فالمنطقة غير مستقرة، وثمة صراعات دموية في كل مكان، وآفاق حلها قاتمة. وفي آب/أغسطس، حاولنا تقليديا معالجة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي لا يزال دون حل، والذي ما فتئ يشكل أخطارا من التوتر والتطرف الآخذين في التزايد. وعدم اليقين إزاء الوضع المتعلق بقطاع غزة يضاعف من استمرار غياب الوحدة في صفوف الفلسطينيين.

للأسف، إن الوضع في ليبيا لا يزال يمثّل مشكلة يصعب جدا حلها. فاستمرار الانتهاكات الجسيمة من بعض أعضاء المجلس لقرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا، التي اتخذت في عام ٢٠١١، يؤدي إلى أضرار جسيمة ذات تأثيرات جديدة ومأساوية. ويتمثل أحدها في الموجة الأخيرة من المهاجرين غير الشرعيين الذين يحاولون الفرار من الفوضى التي تعم ليبيا إلى شواطئ أوروبا. وعلى الرغم من التفاؤل الحذر الذي أعرب عنه في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7512) السيد برنادينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام، بشأن آفاق العمل الجاري لعقد اتفاق سياسي، هناك أسباب كثيرة تدعو إلى القلق. فكلما طال أمد انهيار الدولة، زاد الاستغلال من جانب المنظمات الإرهابية، بما في ذلك الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (تنظيم داعش). فهي تواصل توسيع وجودها على الأراضي الليبية.

ولقد أجرينا مناقشة مفصلة حول اليمن، حيث تستمر الاشتباكات العنيفة ويزداد الوضع الإنساني تفاقما. فهناك مدنيون يموتون كل يوم تقريبا. وأفيد يوم أمس بأن غارة جوية واحدة قتلت ١٣ شخصا على الأقل. ولا يوجد حاليا أي

ضوء مرئي في نهاية هذا النفق. ونحن نحث على الوقف الفوري لإراقة الدماء، وندعو جميع الجهات إلى اتخاذ موقف بنّاء في المفاوضات التي تجري تحت رعاية اسماعيل أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام.

وكانت مسألة سوريا مرة أخرى بندا رئيسيا على جدول أعمال المجلس. ومن المشجع أننا تمكنا من اعتماد عدة وثائق هامة، بما في ذلك بيان سياسي من رئيس مجلس الأمن بشأن سوريا (S/PRST/2015/15)، يحث السوريين على المشاركة بسرعة في الجهود الدبلوماسية للمبعوث الخاص ستافان دي ميستورا. وفي ٧ آب/أغسطس، اتخذنا القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) الذي يقضي بإنشاء آلية مشتركة للتحقيق في الحوادث المتصلة باستخدام المواد الكيميائية السامة في سوريا، نأمل أن تعمل بمهنية ونزاهة. وهذا الأمر هام بشكل خاص في ضوء حقيقة أنه مثلما أظهر عمل المجلس بشأن هذا الموضوع، هناك أعضاء عديدون في المجلس على استعداد لحماية الإرهابيين سعيا إلى تحقيق أهدافهم السياسية. ونحن نشعر بالقلق إزاء التقارير الأخيرة ذات الصلة بالأعداد المتزايدة من الحالات في المنطقة حيث لا يستخدم مقاتلو داعش المواد الكيميائية السامة مثل الكلور فحسب، ولكنهم يستخدمون أيضا عوامل الحرب الكيميائية ولا سيما غاز الخردل. وثمة أدلة على أن داعش قد تسنى له الحصول على الوثائق التقنية ذات الصلة، وهو يجذب خبراء من الخارج للعمل على تجميع هذه العوامل في مختبرات موجودة على الأراضي التي استولى عليها. أمّا طبيعة ومدى التهديدات الناجمة عن داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى، فقد بلغا مستويات غير مقبولة.

في الوقت نفسه، وفي مجرد الأيام القليلة الماضية، وبعد اتخاذ القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) بشأن إنشاء آلية التحقيق المشتركة، وردت تقارير عن زيادة استخدام داعش للأسلحة الكيميائية في العراق، جار سوريا. إن أي فشل في التصدي لمثل هذه الحوادث أمر غير مقبول وخطير للغاية على حد سواء. ويعتقد الوفد الروسي في هذا الصدد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد مشروع قرار لتوسيع ولاية هذه الآلية كي تشمل العراق، وقد بدأنا العمل على ذلك. ونحن نعتقد أن هذا القرار يتصف بالإلحاح، حتى وإن كان يمثل مجرد لبنة واحدة في الجدار الذي يشكل الأساس لتسوية أسوأ المشاكل في المنطقة، التي أدت بعدد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مواجهة تهديدات حقيقية لسلامتها الإقليمية. وهذه الصراعات المنتشرة تؤجج المخاطر المحتملة للإرهاب. فمقاتلو داعش يحاولون الاستيلاء على مساحات من الأراضي أكبر بكثير بغية وضعها تحت سيطرة شبه الدولة العائدة لهم.

ولقد أصبح من الأهمية الحاسمة أكثر من أي وقت مضى أن نجري تحليلا شاملا لطبيعة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بهدف تحديد وجهة عملنا الجماعي بناء على ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن نجد القواسم المشتركة، ونكوّن على حد سواء فهما مشتركا لأسباب الأزمة الأمنية الهائلة القائمة حاليا في المنطقة، والعوامل السياسية وغيرها من العوامل التي تعمل على مضاعفتها. هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكّن المجتمع الدولي، ومعه مجلس الأمن الذي يضطلع بدور رئيسي، من تحقيق التدابير المتفق عليها، بغية الحيلولة دون إمكانية تزايد نشاط الصراعات والإرهاب في المنطقة. ونحن نزمع عقد مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري في ٣٠ أيلول/سبتمبر بشأن موضوع ”صون السلم والأمن الدوليين: تسوية النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومكافحة تهديد الإرهاب في المنطقة“. واستناداً إلى النتائج التي سوف تتوصل إليها، نزمع اعتماد مشروع بيان رئاسي يسلط الضوء على التدابير العاجلة التي نحتاج إلى اتخاذها لحل الصراعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإنهائها، فضلا عن مزيد من الخطوات الممكنة للتخفيف من مخاطر الإرهاب في

المنطقة. ونحن نأمل أن تكون هناك مشاركة واسعة من الدول الأعضاء على مستوى رفيع. ونعتقد أن أهمية هذا الموضوع قد تم التأكيد عليها تماما من خلال الأعمال التي قام بها المجلس في آب/أغسطس، حيث حاولنا كشف المشاكل المعقدة في الشرق الأوسط، كل واحدة منها على حدة. وقد أثبتت هذه التجربة أننا لا نستطيع استعادة المنطقة إلا من خلال اتباع نهج شامل يقوم على أساس راسخ في القانون الدولي، دون الكيل بمكيالين، وبالاستناد إلى صلاحيات مجلس الأمن.

وفي الختام، أود أن أعرب عن شكرنا لجميع الأعضاء الذين وعدوا بدعم رئاسة روسيا للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر.

**السيد شريف** (تشاد) (تكلم بالفرنسية): قبل أن أبدأ بياني باسم وفد تشاد، أود أن أتقدم بتعازينا الصادقة إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، والأمم المتحدة ككل، وحكومة البرازيل، وأسرة العميد خوسيه لويس جابوراندي، الابن المحزونة.

أود أولا أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على القيادة الممتازة من جانبكم ومن جانب فريقكم للمجلس في شهر آب/أغسطس. وأود أيضا أن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة في إطار المذكرة الرئاسية S/2010/507. لقد كان شهر آب/أغسطس مثقلا بالأعمال، وجميع الجلسات المقررة، إلى جانب العديد من الجلسات الأخرى التي أملتها الظروف، انعقدت على النحو الملائم، وهي حقيقة نرحب بها.

لقد لاحظنا بارتياح أن المجلس اتخذ تحت الرئاسة النيجيرية القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) بتوافق الآراء، وهو القرار الذي ينشئ آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، بهدف تحديد الأشخاص والكيانات في الصراع السوري الذين ربما يستخدمون الأسلحة أو المنتجات الكيميائية، بما في ذلك مادة الكلور وغيرها من المواد السامة. ونظرا لأن السكان المدنيين في سوريا ما زالوا هدفا للهجمات التي تُستخدم فيها مثل هذه الأسلحة والمواد المحظورة، فإن هذا القرار يتصف بأهمية كبرى.

وفي ١٧ آب/أغسطس، اعتمد المجلس أيضا بالإجماع بيانا رئاسيا (S/PRST/2015/15) دعما لمبادرة السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، وذلك بهدف إطلاق المفاوضات السياسية حول المجالات الأربعة التي يُعنى كل فريق من الأفرقة العاملة بأحدها.

ينبغي دعم الجهود التي يقوم بها السيد دي مستورا من دون تحفظ بغية مساعدة أطراف الصراع على إنهاء الأعمال القتالية والشروع في عملية سياسية سلمية. إذ إنه ما من حل عسكري للأزمة السورية. ونرحب باعتماد البيان الرئاسي، على الرغم من أننا نأسف لعدم الشفافية التي اكتنفت صياغة الوثيقة حيث تمت صياغتها من دون مشاركة أعضاء المجلس غير الدائمين فيها.

وفي ذلك الصدد، نتشاطر جوانب القلق التي أعرب عنها بعض الوفود فيما يتعلق بهذه الاستبعادات، ونشدد على ضرورة الاتساق في عمل المجلس بشكل يتجاوز مركز أعضائه، حيث أن ثلثي عضويته تهتدي بولاية الجمعية العامة.

خلال الشهر الماضي، نظر مجلس الأمن بإمعان أيضا في دور المنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. وفي الحقيقة، المنظمات الإقليمية قادرة بشكل فريد على التصدي للمخاطر المتعددة الجوانب التي تتهدد السلم والأمن الدوليين.

نتطلع إلى الإبقاء على الاتحاد الأفريقي شريكا استراتيجيا، ولا بد له من أن يتلقى الدعم الذي يستحقه. علاوة على ذلك، نعتقد أن العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لم تصل بعد إلى المستوى الاستراتيجي المنشود، ونشدد على ضرورة دعم الاتحاد الأفريقي في جهوده التي ترمي إلى إكمال

عمل الأمم المتحدة من خلال التمويل المستدام والقابل للتنبؤ والأكثر مرونة.

لقد نظر المجلس أيضا في وباء فيروس إيبولا في ١٣ آب/أغسطس (انظر PV.7502). ونستذكر بأن الوباء الذي عصف بأشد البلدان تأثرا، وهي بالتحديد غينيا، وليبيريا وسيراليون، كان حقا تهديدا للكوكب بأسره، حيث أنه أثر بالعديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك بلدان خارج القارة الأفريقية. ونرحب بالتعبئة الثابتة للمجتمع الدولي للتصدي للوباء وندعوه إلى تقديم جميع أشكال الدعم اللازم للبلدان الأشد تضررا منه للقضاء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية الكارثية التي يخلفها الوباء على تنميتها.

كذلك تطرق المجلس إلى إصلاح القطاع الأمني في البلدان الخارجة من صراعات. ونشدد على أن دعم الأمم المتحدة لإصلاح القطاع الأمني أمر جوهري؛ غير أنه يجب أن تؤخذ في الحسبان المُلكية الوطنية للبلد المعني وأولوياته، رهنا باحتياجاته الخاصة. ولا بد للمجلس أيضا من تحسين تفاعله مع الاتحاد الأفريقي الذي وضع بالفعل إطارا استراتيجيا معنيا بإصلاح القطاع الأمني لمساعدة الدول الأفريقية على نحو أفضل.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن المجلس اعتمد بيانا رئاسيا بشأن جنوب السودان (S/PRST/2015/16) في أعقاب توقيع جميع الأطراف المعنية على اتفاق سلام. وترحب تشاد بالتوقيع على الاتفاق وتحض جميع الأطراف الموقعة على تنفيذه بحسن نية لإنهاء معاناة شعب جنوب السودان.

أما ليبيا، وغينيا بيساو والحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، فهي، من بين مسائل أخرى، ما برحت موضوع مشاورات المجلس. لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في ليبيا مصدر قلق كبير، وعدم إيجاد حل للأزمة السياسية والمؤسسية لا يؤثر فقط على مستقبل ذلك البلد بل أيضا يهدد الأمن والاستقرار في جميع أرجاء منطقة الساحل لأن الأنشطة الإرهابية والإجرامية تتطور هناك.

ونهيب بالأمم المتحدة أن تعمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية لحمل جميع أصحاب المصلحة الليبيين على المشاركة بصورة ثابتة في العملية السياسية لإسكات صوت البنادق وضمان تشكيل حكومة وحدة وطنية في البلد.

أما الأزمة المؤسسية في غينيا بيساو فهي مسألة تبعث على القلق أيضا. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يبذل كل جهد ممكن لدعم الطريق الصعب للعملية الديمقراطية والزخم الذي ينطوي عليه الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي والإصلاحات اللازمة لضمان الاستقرار الدائم في البلد. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى احترام دستور البلد، ونشدد على ضرورة أن يظل الجيش بعيدا عن الأزمة.

كالمعتاد، الأزمة الفلسطينية في مأزق، ولا يوجد وميض أمل للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال. ونذكر هنا أن الوضع الراهن ليس خيارا. إذ أنه لا بد للمجتمع الدولي من أن يتولى مسؤوليته عن إيجاد حل دائم للنزاع الذي طال أمده كثيرا.

في الختام، أود أن أكرر تهانئي إليكم يا سيادة الرئيسة، وإلى جميع أعضاء الفريق النيجيري، على عملكم الرائع، والمواضيع الهامة التي تطرقتم إليها وإدارتكم الممتازة لدفة عمل المجلس هذا الشهر.

أغتنم الفرصة أيضا لأتمنى كل النجاح لجميع أعضاء فريق الاتحاد الروسي على توليهم الرئاسة لشهر أيلول/سبتمبر، ونود أن نؤكد لهم دعم وفد تشاد.

**السيد عميش** (الأردن): سيدتي الرئيسة، أشارك من سبقنا في تقديم التعازي بمناسبة وفاة قائد قوة الأمم المتحدة

لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأتقدم لكم ولفريقكم بالشكر على إدارتكم الناجحة لأعمال مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس. اسمحوا لي بأن أتناول النقاط التالية.

لقد حرصت رئاستكم على تناول الموضوعات التي ركزتم عليها خلال رئاستكم السابقة في شهر نيسان/إبريل من العام الماضي، من قبيل إصلاح قطاع الأمن. ونرى بأن ذلك قد ساهم بشكل فعّال في متابعة هذا الموضوع وضمان استمرار انخراط المجلس فيه بفعالية، واستعراض التطبيق العملي لقراراته ذات الصلة. ونأمل في أن يتكرر هذا النمط من العمل لدى الأعضاء الذين تسنح لهم الفرصة لتولي رئاسة المجلس أكثر من مرة.

لقد أدت النزاعات والظروف السياسية والأمنية والإنسانية المعقدة خلال العقود الأخيرة، وللأسف، إلى استحواذ قضايا منطقتنا على جزء كبير من جدول أعمال مجلس الأمن ومن دون إحراز تقدم حقيقي في معالجتها، وتحديدا القضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط. في هذا الصدد، نؤكد مجددا ضرورة أن يقوم مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية والعمل على مساعدة الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة في العيش بحرية وكرامة في دولته المستقلة.

أما فيما يتعلق بالأزمة السورية، فنشيد بوحدة الهدف التي تجسدت في مجلس الأمن عند تبني البيان الرئاسي الهام (S/PRST/2015/15) الداعم لجهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة السيد ستافان دي ميستورا لتحقيق حل سياسي استنادا إلى جنيف (١)، وكذلك قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥) الذي أنشأ آلية التحقيق المشتركة للنظر في حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. لكننا نرغب في التشديد على أن الوحدة لا تتمثل فقط في ضمان تبني مجلس الأمن لقرار أو بيان، بل أيضا في أسلوب العمل داخل مجلس الأمن الذي يتم من خلاله تبني تلك المخرجات. نشدد أيضا على ضرورة أن لا يقتصر تركيز أعضاء المجلس على المسار السياسي والأمني المتعلق بالأزمة السورية.

نشدد أيضا على ضرورة أن لا يقتصر تركيز أعضاء المجلس على المسار السياسي والأمني المتعلق بالأزمة السورية بل أن يتم التركيز أيضا على المسار الإنساني نظرا للتدهور العميق في الأوضاع الإنسانية في سوريا وتداعياته الخطيرة وغير المسبوقة على دول الجوار وتحديدا تدفق اللاجئين السوريين.

إن انخراط مجلس الأمن في قضايا الشرق الأوسط بمختلف أبعادها مهم جدا، ونرى بأن مشاورات مجلس الأمن مع ممثل الأمين العام للعنف الجنسي قد وفرت فرصة مفيدة لأعضاء المجلس لمعرفة المزيد عما يتعرض له المدنيون في سوريا والعراق من انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد ساهم البيان الصحفي الذي صدر بشأن الموضوع في التعبير بوضوح عن موقف مجلس الأمن إزاء ذلك.

في الختام، أتقدم بالتهنئة لوفد للاتحاد الروسي على توليه رئاسة المجلس في الشهر المقبل، ونؤكد كامل تعاوننا مع الوفد الاتحاد الروسي ودعمنا له.

**السيد أويارثون مارتشيسي** (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب، إلى جانب الوفود الأخرى، عن تعازي لأسرة قائد قوة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. لقد كان لي شرف معرفته، وأقدم التعازي إلى أسرة الفريق جابوراندي، وإلى البرازيل، وإلى جميع الموظفين في البعثة بشكل عام. أود أيضا أن أشيد بكم، سيدتي الرئيسة، على الأسلوب المتميز التي أدرتم بها مجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس، الذي لم يكن دائما بالشهر السهل.

أود أن أشير، أولا وقبل كل شيء، إلى العلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة والجهود التي بذلناها لتحسينها.

ثانيا، أود إبراز الدروس المستفادة خلال الشهرين الماضيين، وأعتقد أن هناك ثلاثة دروس. لقد بذلت رئاستي كل من نيجيريا ونيوزيلندا جهودا كبيرة فيما يتعلق بالعلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وبوسعي وصف المناقشات المتعلقة بعملية انتخاب الأمين العام، خلال رئاسة نيوزيلندا، بالنموذجية، وهذا لا يؤثر على مجلس الأمن فحسب، بل على الجمعية العامة أيضا. وفيما يتعلق بالرئاسة النيجيرية، أود أن أشير إلى الجهود المستمرة التي يبذلها الرئيس – عند نهاية كل جلسة – في جمع العوامل المشتركة للنقاش لعرضها على الصحافة. وأعتقد أن هذه مهمة أساسية لجميع الرئاسات، وآمل أن يكون ذلك أيضا هو النهج الذي سنتبعه، عندما تتولى إسبانيا رئاسة المجلس. وفيما يتعلق بأساليب العمل، فهي مسألة أساسية، وكدليل على ذلك ستنظم إسبانيا – خلال فترة رئاستنا في تشرين الأول/أكتوبر – مناقشة حول أساليب العمل. ونحن نعمل بشكل مكثف مع أنغولا على إعداد تلك المناقشة، ونحن على ثقة بأنه سيكون لها نتائج مرضية جدا.

وذكرت أنني سوف أعود إلى الدروس المستفادة على مدى الشهرين الماضيين. يتعلق الأول بوحدة المجلس، والثاني بمهام المنع أو المهام الوقائية للمجلس، والثالث يتعلق بأهمية التصدي للتهديدات الجديدة. فيما يتعلق بالدرس المستفاد الأول، وهو وحدة المجلس – وقد ذكر ذلك الكثيرون قبلي – فإنه لم يكن من الممكن اعتماد أربعة قرارات أساسية تماما من دون وحدة المجلس. أولها، الاتفاق النووي مع إيران، القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). والثاني هو اتخاذ القرار ٢٢/٣٥ (٢٠١٥) بشأن سورية. والثالث هو الدعم المقدم إلى المبعوث الخاص دي ميستورا في البيان الرئاسي S/PRST/2015/15. والرابع، هو الاتفاق مع جنوب السودان الذي ما كان ممكنا من دون أن يكون لدى الجميع وجهات نظر متقاربة.

فيما يتعلق بالدرس الثاني المستفاد – وأنا أشير إلى الإجراءات الوقائية التي يقوم بها الأمين العام – أعتقد أننا يمكن أن نفخر بالطريقة التي استجاب بها المجلس ببراعة وفعالية للأزمة في غينيا – بيساو، والعملية الانتخابية في بوركينا فاسو والحالة في ميانمار. الوظيفة الوقائية التي يضطلع بها المجلس – والتي لا أحتاج إلى إبرازها – هي أساسية تماماً للحفاظ على مصداقيتنا.

وأخيرا، هناك أهمية الابتكار والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وكاستعراض تمهيدي لذلك الابتكار، سأذكر الأنشطة التي تقوم بها إسبانيا بشأن تغير المناخ في إطار صيغة آريا – وتلك مواضيع لا تتم مناقشتها كثيرا في مجلس الأمن – والمناقشة المفتوحة التي كان لي شرف تنظيمها مع نيوزيلندا فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر S/PV.7499). وأعتقد أنه ينبغي أن يكون مجلس الأمن مستبقا للأحداث وأن يتصدى للتهديدات الجديدة بشكل حاسم. وبناء عليه، أود أن أركز على الستين يوما الماضية – التي شهدت نجاحا غير مسبوق – عندما، ولأول مرة في التاريخ، أجرى مجلس الأمن تحليلا لدرجة الضعف الكبيرة للأفراد المنتمين لمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وبلا شك، فمن المهم أيضا أن يناقش المجلس العنف الجنسي في حالات النزاع، حيث أصبح أسلوبا مستمرا من أساليب الحرب، لا سيما في الأزمات مثل تلك الموجودة في سورية والعراق.

وسوف تتابع اسبانيا عن كثب كل تلك التهديدات الجديدة، وفي هذا السياق، فإننا سنعول على تعاون المملكة المتحدة في إيلاء اهتمام خاص للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والجوانب العديدة الواردة في هذا القرار البالغ الأهمية. والكثير منها لم يتم تنفيذه أو تحليله بالقدر الكافي من قبل أعضاء المجلس أو من قبل المنظمة بشكل عام.

وفي الختام، أود أن أعلن عن دعمي الكامل لرئاسة الاتحاد الروسي المقبلة وأن أشيد برئاسة نيجيريا. وأعتقد بكل صدق، أن كل رئاسة تقدم أفضل ما لديها، كما أعتقد، فيما يتعلق بموضوع أساليب العمل، أن كل واحد منا يضع لبنة إضافية في الجدار الذي نسعى إلى بنائه من أجلنا جميعا.

**السيدة مورموكايته** (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في هذا اليوم الأخير من رئاستكم، سيدتي الرئيسة، أن أشكركم على قيادتكم الحكيمة للمجلس خلال شهر آب/أغسطس. وأود أيضا أن أضم صوتي إلى صوت وفد بلدي في تقديم التعازي بالوفاة المأساوية لقائد قوة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إلى أسرته وإلى جميع من عرفه وسيعانون من تلك الخسارة.

سأحاول أن أتناول مسألتين مواضيعيتين تربطان كل من أنشطة المجلس في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس: جوانب الإجراءات الوقائية وجوانب المساءلة. على الرغم من أن دورات الولاية كثيرا ما تحد من عمل المجلس وأن معظم المناقشات المفتوحة التي ننظمها تعقد لعدد معين من المسائل الهامة، فإن المناقشة المفتوحة لنيوزيلندا (انظر S/PV.7499) بشأن تحديات السلام والأمن التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية هي، في رأيي، أمر مُرضٍ يستحق الترحيب. ونأمل أن يستمر تفاعل مجلس الأمن مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، فيما يتعلق بالمشاكل الأمنية المحددة التي تواجهها تلك البلدان، سوف، وأنه سيشمل متابعة وألا يضيع المجلس الفرصة النادرة للعمل الوقائي بشأن هذه التحديات الحاسمة مثل إدارة آثار تغير المناخ، والتشرد بسبب المناخ والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من بين تحديات أخرى.

وأعتقد أن زيادة التركيز على الوقاية هو اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. إن رصد المجلس عن كثب للحالات في غينيا – بيساو وبوروندي وبوركينا – فاسو وميانمار يسير في هذا الاتجاه. وعلى الرغم من عدم استماع الأطراف السياسية الفاعلة على أرض الواقع إلى كل رسائلنا، فإن كون المجلس يتابع الحالات عن كثب يجعله في وضع أفضل للاستجابة بسرعة وفعالية – إذا اقتضى الأمر وعند الضرورة. ولكن هذا غير كاف: ينبغي للمجلس الاستفادة من المزيد من الفرص، ولا بد من اتخاذ خطوات موضوعية في مجال الوقاية بوجه عام. وأتطلع إلى هذه المسألة التي تجري بلورتها من قبل الرئاسات التي ستأتي فيما بعد وحتى نهاية العام الحالي وما بعده. وعلى الرغم من أننا لن نكون أعضاء في مجلس الأمن في عام ٢٠١٦، فإن ليتوانيا بطبيعة الحال، سوف تتابع باهتمام شديد المسائل المتعلقة بالإجراءات الوقائية.

اعتمد المجلس في بداية هذا الشهر، بالإجماع القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) الذي ينشئ آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في سورية، والتي أسندت لها ولاية تحديد المسؤولين عن الهجمات التي تنطوي على استخدام أسلحة كيميائية. وهذه خطوة مهمة، رغم أنها خطوة أولى فحسب، نحو تحقيق المساءلة في ذلك البلد، وهي أمر لا غنى عنه إذا كنا ملتزمين حقا بالقضاء نهائيا على استخدام الأسلحة الكيميائية في كل مكان. إننا نشكر الأمين العام على توصياته بشأن إنشاء الآلية، ونحث المجلس على المضي في تقديم دعمه الكامل لتلك الهيئة وأنشطتها.

لكن الإفلات من العقاب، بخلاف هذه الآلية بالتحديد، يسود بالتأكيد في أماكن أخرى، وقد ذكّرتنا الإحاطة الإعلامية بشأن العنف الجنسي في الشرق الأوسط (انظر S/PV.7428)، التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بانغورا، بذلك بأوضح الصور الممكنة. ولا يمكن ترك العدالة والمساءلة لوقت لاحق، لأنه بالنسبة للكثير من المتضررين فإن ”وقت لاحق“ قد لا يأتي أبدا. إن التصدي للإفلات من العقاب أمر حاسم الأهمية، سواء أكان ذلك في سورية أو دارفور أو جنوب

السودان أو جمهورية أفريقيا الوسطى أو العراق أو اليمن، أو في أي صراع آخر ارتكبت خلاله جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأيا كان مرتكبوها، فمن شأن مساءلتهم، الإسهام في تحقيق المصالحة وتضميد الجراح، وبناء دعائم أقوى للسلام، وضمان تحقيق العدالة للضحايا. والأهم من ذلك، أن ذلك سيبعث أيضا برسالة ردع قوية إلى المغتصبين واللصوص والقتلة المحتملين.

وفي هذا الصدد، أصيب وفد بلدي بخيبة أمل كبيرة جراء نتيجة التصويت الذي جرى خلال شهر تموز/يوليه على مشروعي القرارين المتعلقين بسربرنيتشا وبشأن إنشاء محكمة دولية تختص بالنظر في حادث إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها رقم MH-17. ويشكل استخدام حق النقض ضد القرارات التي تتناول مسألة العدالة والمساءلة، إهانة لذكرى ضحايا تلك الجرائم وآلام أسرهم. كما أنه يرسل إشارة خاطئة للغاية بشأن الكيفية التي نتعامل بها مع مسألتي المساءلة والإفلات من العقاب.

ومن ناحية أخرى، فإن الحالة في شهر تموز/يوليه فيما يخص استخدام حق النقض مرتين، تسلط الضوء فحسب على الضرورة الملحة لتناول مسألة استخدام المجلس لحق النقض. وقد تحدثت اليوم وفود أخرى سبقتني، عن ذلك. إننا نقدر حقيقة عقد رئاسة نيوزيلندا مناقشة غير رسمية بشأن الموضوع في شهر تموز/يوليه. تؤيد ليتوانيا تلك الجهود، والبيان السياسي بشأن تعليق حق النقض في حالة الفظائع الجماعية الذي قدمته فرنسا والمكسيك، وكذلك المناقشات المتعلقة بمدونة قواعد السلوك التي وضعها فريق المساءلة والاتساق والشفافية.

وفيما يتعلق بقضية المساءلة، يجب أن يظل المجلس منخرطا بقوة وباستمرار فيما يخص مشكلة الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد قوات حفظ السلام. إذا ما جرى تجاهل تلك المشكلة، فإن هذه الاعتداءات سوف تستمر في تقويض مصداقية الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والأمم المتحدة نفسها. إن المشاكل لم تبدأ بالتأكيد مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. إنها أصبحت تظهر أكثر من أي وقت مضى. وإذا رجعنا بالذاكرة، في عام ٢٠٠٦، في أعقاب فضيحة الاستغلال الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قال جان ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام،

”نحن نهين أولئك الرجال والنساء الشجعان حين نخفق في منع أو معاقبة من يضرون بذات الأشخاص الذين يقصد بأفراد حفظ السلام أن يقدموا لهم الحماية وأن يخدموهم“. (S/PV.5379 صفحة ٣)

لقد قتل عدة آلاف من قوات حفظ السلام أثناء قيامهم بواجبهم على مر السنين، دعونا نتذكر ذلك. لقد أصبحت بعثات حفظ السلام أكثر تعقيدا وخطورة. حيث يخدم العديد من قوات حفظ السلام والموظفين المدنيين في ظروف صعبة حقا، أخذت لمحة عنها بنفسي الأسبوع الماضي خلال رحلة قمت بها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي أن تتوفر للمرء القدرة على التحمل والالتزام إذا أراد العمل في هذه الظروف. لذلك من الضروري بشكل أكبر، أن تتحقق العدالة، من أجل الآلاف من قوات حفظ السلام وموظفي البعثات، الذين يعملون بتفان، من خلال التعامل ببالغ الشدة مع أولئك المعتدين الذين استخدموا بعثة حفظ السلام لتحويلها من دور الحامي إلى دور المعتدي. وفي حين أن الأمم المتحدة لا تملك سلطة المحاكمة على جرائم الاعتداء والاستغلال الجنسيين التي ارتكبها أفراد قوات حفظ السلام، فبوسعها بالتأكيد بذل المزيد من الجهود لتعزيز مناخ المساءلة بطرق أخرى، من خلال إرساء ثقافة مساءلة سائدة ودائمة عبر كامل الهيكل من أكبر موظف إلى أصغر موظف ومن أصغر موظف إلى أكبر موظف.

إننا نرحب بالموقف القوي الذي اتخذه الأمين العام في هذا الشأن، ونأمل أن تصبح سياسة عدم التسامح مطلقا، التي نتكلم عنها كثيرا، أخيرا واقعا لا مجرد مصطلح. كما نأمل ألا يتعين على المجلس الاجتماع مرة أخرى لمناقشة السلوك المشين لعدد قليل من أفراد قوات حفظ السلام بعد عشر سنوات من الآن.

**السيد كاسيميرو** (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نغتنم هذه الفرصة لننضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن تعازينا الصادقة لإدارة عمليات حفظ السلام، والحكومة البرازيلية وشعبها، في وفاة قائد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

في البداية، أود، سيدتي الرئيسية، أن أثني على وفد نيجيريا على رئاسته المقتدرة والمثمرة لمجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس. واستمرت مواجهتنا لتحديات كبيرة خلال هذا الشهر الماضي، وأود أن أشيد بكم، السيدة أوغوو، على رصانتكم ومهنيتكم في توجيه أعمال المجلس خلال شهر آب/أغسطس ٢٠١٥.

وأود أن أركز ملاحظاتي خلال هذه الجلسة الختامية اليوم على المناقشة المفتوحة بشأن المنظمات الإقليمية والتحديات المعاصرة للأمن العالمي، والإحاطة الإعلامية اللاحقة بشأن إصلاح قطاع الأمن. كما أشرنا خلال مناقشة دور المنظمات الإقليمية (انظر S/PV.7505)، فمن المؤكد أن التعاون العالمي والقاري ودون الإقليمي حاسم الأهمية لتحقيق السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة. إننا جميعا ندرك أنه لا يمكن لمنظمة واحدة بمفردها معالجة القضايا الأمنية، لا سيما في أفريقيا. إن الصومال يشكل مثالا على التعاون المثمر، بينما يتعين القيام بالكثير في جنوب السودان.

إن قدرة مجلس الأمن الموحد على الاضطلاع بمسؤولياته الجسيمة، ستتحسن للغاية في حال توفرت لنا ترتيبات أفضل مع المنظمات الإقليمية. لذلك، فإن استمرار وزيادة الانخراط والتفاعل والتشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، أساسية لتطوير فهم مشترك للأسباب الجذرية للصراعات، وإنشاء آليات المنع والاستجابة المناسبة. وتعتبر الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على التصدي للتهديدات الناشئة في أفريقيا، بسرعة وفي الأجل الطويل على حد سواء، ضرورية، بما في ذلك تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية التابعة للاتحاد الأفريقي. ومن شأن ذلك إتاحة تعزيز قدرات تسوية النزاعات في القارة، وتقديم المزيد من الدعم لعمليات الأمم المتحدة.

أطلق الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٣ عملية لإنشاء آلية تنفيذ للقوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات. وفي حين أن الجوانب التقنية لتلك الآلية لم تحدد بعد بالكامل، فإننا نعتقد تلك الآلية، بدعم من جانب الدول الأفريقية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ستضيف قيمة كبيرة للجهود التي تبذل للتعامل مع التهديدات الحالية والمستقبلية للسلم والأمن الدوليين. وحتى الآن، فإن المسائل المتعلقة بتهديدات المقاتلين الإرهابيين الأجانب وانعدام الأمن البحري والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتغير المناخ والطاقة، من بين أمور أخرى، أظهرت لنا أن هدفنا الرئيسي يجب أن يظل تعزيز الهيئات الإقليمية التي يمكن أن تعالج تلك القضايا.

وتشمل العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة إصلاح قطاع الأمن، على أساس الملكية الوطنية، والشرط المسبق المتمثل في إرساء الإطار القانوني للقدرات الوطنية، من خلال التعاون مع الأمم المتحدة. وبينما كانت ثمة حالات ناجحة لإصلاح قطاع الأمن، كما هو الحال في تيمور - ليشتي وليبيريا وسيراليون، لا تزال لدى الكثير من الدول هياكل أمنية هشة، وهو ما يمكن أن يهدد أمن واستقرار جيرانها.

وفي هذا الصدد، فإننا نثني على توقيع رئيس حكومة جنوب السودان، السيد سلفا كير، في ٢٦ آب/أغسطس على اتفاق لحل الصراع في ذلك البلد.

ونؤيد الرأي القائل بأن مجلس الأمن بحاجة إلى استكمال ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على وجه السرعة من أجل دعم تنفيذ بعض المهام الرئيسية في الاتفاق. ونحن نشيد بالعمل الذي تقوم به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، فضلاً عما تم مؤخرا من توسيع نطاق الجهود التي تبذلها الهيئة الموسعة، التي تضم الأمم المتحدة وأصدقاء جنوب السودان من أفريقيا والخارج، لإيجاد وتنفيذ حل شامل ينشئ الظروف المناسبة لتحقيق السلام في جنوب السودان.

وأخيراً وليس آخراً، يجب أن نعالج الحالة في الشرق الأوسط، الذي لا يزال يعاني من التصعيد في التراعات. وتستمر الجماعات المرتبطة بالقاعدة، مثل داعش، في نشر أيديولوجيتها المتطرفة العنيفة وتوسيع نطاق عملياها في أنحاء المنطقة. وفي سورية، على سبيل المثال، لم ينجح المجلس في التأثير على الأطراف المتحاربة للاتفاق على عناصر لحل سياسي. وبعد تدمير نظامي التعليم والصحة وخدمات أساسية أخرى، علينا أن نتساءل عن عدد الأطفال ممن يعانون من صدمات نفسية الذين ستجنّدهم الجماعات المتطرفة. ولذلك، من المهم أن نواصل دعم الجهود الإنسانية التي تهدف إلى تقديم المعونة إلى الملايين من الأشخاص المحتاجين، ولكن علينا أيضاً الضغط من أجل إيجاد حل سلمي للتراع الجامح. ونؤكد من جديد استعدادنا للعمل مع الشركاء الدوليين في وضع استراتيجيات جديدة للتصدي للتطرف العنيف، الذي يؤثر على الكثير من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، فضلاً عن الأقليات الدينية والعرقية في جميع أنحاء المنطقة.

وأخيراً، دعونا نواصل العمل من أجل الوحدة داخل المجلس بغية تشجيع الحلول السياسية الحقيقية والدائمة للتراعات الحالية العديدة التي تهدد سلامنا وأمننا الجماعيين.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة نيجيريا.

أود، بدوري، أن أضم صوتي إلى أصوات الذين أعربوا عن تعازيهم في وفاة الفريق أول جوزيه لويز جابورواندي الابن (البرازيل). وبصفته قائداً لقوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، فقد أظهر براعة في القيادة وساهم إلى حد كبير في إنجاز ولاية البعثة.

وأود أن أرجع بزملائي إلى عام ١٥٩٩، عندما كتب شكسبير في مسرحية يوليوس قيصر أن الإنسان لا يرى الأشياء على حقيقتها إلا إذا ابتعد عنها. واليوم، في عام ٢٠١٥، لم يتغيّر ذلك. ويؤمن وفد بلدي بأن التأمل دورياً في عمل مجلس الأمن يمكن أن يسهم بشكل ملموس إما بتشكيل أو تعديل أي استجابة للمجلس بخصوص القضايا التي تقع في إطار اختصاصنا. ولهذا السبب، عقدنا جلسة الاختتام العلنية هذه.

وفي تموز/يوليه، كانت رئاسة نيوزيلندا للمجلس مبتكرة بقدر ما كانت جريئة. وقد بنت نيوزيلندا أساسا لمناقشة مسائل لم تجر العادة على إدراجها في جدول أعمال المجلس. ونحن نشكرهم على توفير نقاط الانطلاق الصحيحة.

لقد سعينا خلال رئاستنا إلى تركيز الاهتمام على ثلاثة مسائل رئيسية اعتبرناها ذات أهمية ليس بصورة معاصرة وحسب، ولكن أيضاً بصورة متشابكة ومترابطة. وعقدنا إحاطة إعلامية تناولت الاستجابة الدولية لتفشي الإيبولا (انظر S/PV.7502)؛ وإحاطة إعلامية أخرى استهدفت تفعيل اقرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، وهو أول قرار قائم بذاته بشأن إصلاح

قطاع الأمن (انظر S/PV.7508)؛ ومناقشة مفتوحة عن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي للتحديات الأمنية المعاصرة (انظر S/PV.7505).

وأود أن أشيد بالمجلس على الاهتمام المركّز الممنوح للمناقشة بشأن الإيبولا. ونعتقد أنها أتاحت الفرصة لتسليط الضوء على أدوار مختلف أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي في تعبئة استجابة عالمية سريعة ومنسقة ومستدامة لمواجهة تفشي الإيبولا في غرب أفريقيا. وحسب عبارات مارغريت تشان، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، ''إن العالم قد تعلم من تجربة الإيبولا''، (S/PV.7272، ص ٤) ويحدونا الأمل في استخدام ما تعلمناه من أجل تحسين استجابتنا الجماعية لتفشي الأوبئة مستقبلاً. وفي رأينا، كانت المناقشة ناجحة في التأكيد على الحاجة إلى مواصلة العمل مع البلدان الأكثر تأثراً بالفيروس. وإذ يسعى العالم إلى خفض معدلات انتقال فيروس الإيبولا إلى صفر، يجب على المجتمع الدولي أن يظل يقظاً ويكفل استمرار الدعم التشغيلي والمالي والتقني إلى البلدان المتضررة.

وفي شأن إصلاح قطاع الأمن (انظر S/PV.7508)، أكدت الوفود أمام المجلس أن النجاح في تنفيذ القرار ٢١٥١ (٢٠١٤) يعتمد في نهاية المطاف على تحسين تنسيق الجهود داخل منظومة الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة. وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن أمنها داخل حدودها. ولذلك، عليها أن تسعى إلى توفير الزخم السياسي اللازم لتيسير الدعم الخارجي المطلوب لتحقيق الأهداف المحددة لإصلاح قطاع الأمن.

وقد شددت المناقشة بشأن المنظمات الإقليمية على أهمية الاستفادة من المزايا النسبية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. وأثبتت المنظمات الإقليمية جدواها من خلال الدبلوماسية الوقائية والوساطة وغيرها من الجهود التعاونية. ويمكن للمنظمات الإقليمية، بحكم معرفتها المتعمقة بالجهات الفاعلة الإقليمية وحساسياتها تجاه العوامل المحلية والتاريخية والثقافية، أن توفّر المعارف الإقليمية المتخصصة التي لا تقدر بثمن في حل النزاعات. ومع تبلور الاستراتيجيات لزيادة التركيز على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فإن من المهم أن نقيّم خياراتنا بصورة دورية لإعطاء دور أكثر مركزية لهذه الكيانات. وأودّ أن أثني على الدول الأعضاء التي شاركت في المناقشة المفتوحة. وأعتقد أن مساهماتها قد عملت على إثراء مناقشتنا إلى حدّ كبير.

وقد أكّد المبدأ الأساسي لمناقشاتنا المواضيعية في الشهر المنقضي على ضرورة العمل الجماعي في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ويجب على الدول التعاون مع المناطق، وهي بدورها يجب أن تتعاون مع الأمم المتحدة. ويساور نيجيريا قلق شديد إزاء الوقائع التي تم الكشف عنها مؤخرا في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام في ١٣ آب/أغسطس بشأن مزاعم أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي ارتكبها أفراد حفظ السلام في ذلك البلد قد فتحت عيوننا تماما على الواقع. وأكّدت استجابة المجلس الضرورة الحتمية للتمسك بأعلى معايير السلوك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب أن نظل ثابتين في دعمنا للأمين العام أثناء قيامه بالتحقيق في تلك الادعاءات. ونحن نعول على البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لتقديم الدعم اللازم في عملية التحقيقات هذه.

بينما نفكر في بؤر الاضطراب في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، ولا سيما بورما، كما فعلنا يوم

الجمعة، فمن الواضح أن النزعة إلى التجزئة والانتماء العرقي يعوقان إلى حدّ كبير بناء الدول.

وغالبا ما يولد الافتقار إلى الشمول الشقاق والصراع. وبحكم تجربتي، فإننا نميل إلى اتباع نهج رجال الإطفاء في التصدي للصراعات. أليس بوسع المجلس أن يبلور منظورات نظرية، أو في الواقع، سياقا يمكننا جميعا إدراج أنماط الصراع تلك في إطاره، وبالتالي إتاحة أفضل الفرص لإيجاد حلول استراتيجية؟ هل ذلك ممكن؟

والأمر أكثر أهمية هو أنني أود أن أحث المجلس على ترسيخ ما سميته في أحيان كثيرة بالعلاقة السببية بين الحالات الإنسانية الرهيبة التي نواجهها في مناطق الصراع والعملية السياسية. نعم، نحن محقون في شعورنا بالإلحاح إزاء المسائل الإنسانية، وقد قدم لنا السيد أوبراين العديد من الإحاطات الإعلامية في المجلس خلال هذا الشهر. ولكن إذا ما استمر الخلاف بيننا بشأن الأسباب المؤدية لنشوء حالة إنسانية ما، فإنني أعتقد أننا لا يمكن أن ننجح. هلم معا نعالج الأعراض، وكذلك الأسباب. فنحن نميل إلى معالجة الأعراض عوضا عن الأسباب. ويجب علينا معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

أود أن أختم كلامي كما بدأت، وذلك بتقديم واحدة من حكم شكسبير. بخصوص مسألة الوحدة في التعامل مع الحالات السياسية، في المشهد الأول من الفصل الأول، يقول شكسبير في مسرحيته ”هنري السادس“، الجزء الثاني، ”فلنوحد جهودنا من أجل الصالح العام“.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وقبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر آب/أغسطس، أود أن أعرب عن تقدير وفد نيجيريا الخالص لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين وموظفيهم، ولجميع موظفي أمانة المجلس على كل ما قدموه لنا من دعم. فعلى خلاف التوقعات تماما، كان هذا الشهر شهرا حافلا بالعمل، تمكنا خلاله من تحقيق توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل في نطاق اختصاصنا. ولم يكن بوسعنا أن نفعل ذلك وحدنا. وبفضل الله، لم نكن في عزلة. فمن دون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية لجميع الوفود ولممثلي الأمانة العامة، فضلا عن موظفي خدمات المؤتمرات الأخرى ذات الصلة، لكان من الصعب تحقيق ذلك.

وبينما تنتهي رئاستنا عند منتصف الليل، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس في تمني كل التوفيق لوفد الاتحاد الروسي الذي يتولى الرئاسة خلال شهر أيلول/سبتمبر.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.